العدد (1989) السنة الثامنة - الأربعاء (15) كانون الأول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

على هامش الصراحة

إلى السيد السيستاني

■ إحسان شمران الياسري

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..
إن الإسلام بَنى شرعته على طبيعة الإنسان، وهي الثنائية الأزلية، الجسد والروح.. وقرر رب العزة جانباً من ذلك بقوله (ونفس وما سواها، فألهمها فجورها وتقواها.. قد افلح من زكاها، وقد خاب من دسّاها).. وألهم سبحانه وتعالى النفس البشرية نواميس الخير، فزاغت عنها، وألقى في مسالكها غوايات الشيطان فانحازت إليها.. وما نحن إلا خطاءون.. وخيرنا التوابون.
هذه يا سيدي مقدمة جهدت كثيراً كي أصوغها للوقوف أمام سماحتكم، أسألكم الإذن لي بالكلام عن زماننا المرّ، وعن غشاوته التي تفتك بآمالنا..
سيدي الجليل.. قد كنا نأمل أن نُمسي، فنصبح، فإذا الحياة أسهل مما كانت، وإذا الدين يرفع أرواحنا، ويُحّطُ من دونياتها.. كنا نأمل أن نتوزع في الدنيا حسبما أنعم الله علينا، فهذا طبيب، وذاك نجار، وتلك معلمة، وذاك مدير مصنع، وذاك شيخ جامع، وهذه ربة بيت.. ومنّا من يقول الشعر، وآخر يحفظ كتاب الله تعالى.. وذاك راهب في صومعته، ورئيسنا منشغل بتدبير شؤون حياتنا، لا يفّرق بيننا، فيعطي هذا ويترك ذاك، أو يَبش بوجه هذا ويكفهّر بوجه ذاك.
والوزير منا يموت كي تنفع وزارته الأمة، والمقاول يتفانى كي يُقدم مُنجزاً صالحاً لجيلنا وللأجيال الآتية..
والمعلمُ يُعلمُ الناسَ العلم وحبُ الوطن والإخلاص لتراب البلاد.. والقاضي يفصل بين الناس بالحق المبين مستعيناً بكتاب الله وسنة رسوله، وبالقانون الذي وضعه البشر.
سيدي الأمام الكريم، أنت أدرى مني بما نحن فيه، فهل كثيرٌ علينا أن يَصْدقَ صاحب العلْم والعمامة والدين، فيترك شأن الدنيا الزائل، إلا إذا كان مَضطراً للانشغال به، وتلك ليست وظيفته على أية حال، فليكن صادقاً أميناً، فاعلاً بحكم الله، لأنه مَثَلنا الأعلى، وهادينا إلى دروب الصلاح، فإذا فسد، لا سَمحَ الله، فكيف نهتدي؟!
إن وظيفة العالم أن يكون أسوة ومثلاً.. فادْعوهم سيدي ليتفرغوا لوظائفهم السامية ويكونوا أمثلة لنا وأسوة حسنة.. دعنا يا سيدي الجليل نصدّقهم.. فما من سبيل لنا إلا أن نشكو إليك.. فالسياسة والدين طوارئ على حياتنا.. ونحن نفهم إن في السياسة كذباً وخداعاً ومناورة وتوريطاً ووعوداً كاذبة، وأوراقاً توّقع خلف الأبواب، ورجال تُسحَقُ كي يمضي آخرون.. أما في الدين، فالكذب حرام والخديعة والوعد الكاذب حرام. والدين فضاء مفتوح لكل روح شاردة، ولا أبواب مغلقة فيه.. فمن اضطر من أهل الدين للعمل في السياسة، فادعوه مولاي إلى أن يكون كما أرادَ الدين منه، صادقاً، أميناً، عارفاً بالحدود، فإن لم يستطع، وأحسبُ إنه لن يستطيع إلا ذو حظ عظيم، فادعه إلى أن يترك ذلك، فهو طريق النار والفتنة.. وأدعو مولاي الوزير أن يتفانى، والراعي أن يُخلص، والساسة أن يصدقوا أو يقعدوا.
مولاي قد أثقلت، ولكني ألتمسُ إليك أن تقبل عذري، فليس لي صبرٌ كصبرك، ولا قلبٌ كقلبك، ولا صدقٌ كصدقك. قد يكون لي أملٌ في الله تعالى كأملك، ولي وجدان يجرّني للقلق، كما عندك، ولي روح تحبُ هذه الأمة، وترسم لها صورة مثل الثلج صافية..
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ihsanshamran@yahoo.com

الإمـام الحسيـن (ع) والإخلاص المطلـق

محمد صادق جراد

تعد ثورة الإمام الحسين انطلاقة جديدة في تاريخ الإسلام ولا تزال حية تعكس حالة من التفاعل بين الأمة والتاريخ الماضي ليمنحها القدرة على العطاء في الحاضر والمستقبل من خلال إغناء تاريخ الإسلام بالأفكار والقيم النبيلة و كشف زيف أعدائه المتسترين تحت عباءته والذين يخفون تحتها ما أرادوا ان يضمروه من فجور وجاهلية وعداء للإسلام ولرسوله الأكرم .

وان من أسباب خلود هذه الثورة هو إنها لم تكن لفئة معينة او لزمن محدد ولم تكن حركة سياسية محدودة الأهداف والدوافع بعيداً عن ضمير الأمة وحاجتها بل كانت تهدف لإكمال المسيرة النبوية الشريفة وتصحيح مساراتها التي أراد البعض لها الانحراف والعودة بالأمة إلى قيم الجاهلية فكانت نبراسا للأحرار في هذه الأمة وفي العالم اجمع لأنها كانت صرخة في وجه الظلم والاستبداد أينما كان تقضّ مضاجع فراعنة العصور لتبقى هذه الثورة حية تعكس القيم النبيلة وتمنح الأمة إمكانية التفاعل مع التاريخ وأخذ العبر للاستمرار في العطاء في الحاضر والمستقبل من خلال رسمها طريق التضحية والنضال لكل المستضعفين في الأرض بوجه الظالمين.

ولقد قدم الحسين عليه السلام نفسه وأهله قرابين في طريق الإصلاح بكل ما يشكل القربان من علاقة تعبدية مبنية على تحرك مسؤول نحو الخالق .
يقول الحق سبحانه: (فلما بلغ معه السعي قال يا بني إني أرى في المنام أني أذبحك فانظر ماذا ترى قال يا أبت افعل ما تؤمر وستجدني إن شاء الله من الصابرين) الصافات/١٠١ – ١٠٢،
ويرى د. وليد سعيد البياتي انه يمكن اعتبار هذا النص مصداقا لفهم القربان كسنة إلهية تسعى الى تحقيق مطلق الإخلاص لله تعالى عبر مطلق الخضوع للحكم الإلهي، ولكن النص القرآني يؤكد انه لن يتحقق هذا الإخلاص بدون الفعل ولهذا: (فلما اسلما وتله للجبين، وناديناه أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا إنا كذلك نجزي المحسنين إن هذا لهو البلاء المبين وفديناه بذبح عظيم) الصافات/ ١٠٣- ١٠٧ لتتحقق بذلك قيمة الإخلاص عبر الفعل عندما يصبح مطلق القول مساوياً لمطلق الفعل كما في حالة إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام، لتتكشف لنا حكمة السنة الإلهية (القربان) باعتبارها تقييما لإخلاص العبد في مسيرته نحو تحقيق إرادة الله وفق السنن السماوية،
وهنا فقط يمكن إدراك تضحية الإمام الحسين وأهله وأصحابه عليهم السلام ليكونوا قرابين على طريق العقيدة، من هنا تصبح القرابين تجسيدا حيا للعقيدة في طريق الحفاظ على الخط الرسالي، وعليه لم تكن التضحية مجرد انفعال آني، ولا هوس ورغبة في الفناء بلا معنى، بل كانت ترابطا بين الإنسان في مستويات الإخلاص المطلق، وبين الله الخالق لتتجلى في حركة السيدة الجليلة سليلة النبوة والولاية، العظيمة زينب بنت الإمام علي عليهما السلام، وهي تندفع نحو جسد أخيها وإمامها الإمام الحسين عليه السلام وهو المضرج بدم الشهادة لتضع يديها الطاهرتين تحت جسده الشريف لترفعه بجهد الكبرياء والنبالة، وهي تلقي بطرفها إلى السماء مخاطبة الباري تعالى في قولها: "اللهم تقبل منا هذا القربان" لتحقق تلك العلاقة العقائدية بين مطلق الإخلاص والولاء للعقيدة السماوية وبين تحقق مطلق الفعل بالاستشهاد، تلك الصرخة استوعبت كل معاني الإيمان ومفردات العقيدة المتجسدة في شهادة الإمام الحسين عليه السلام والتي أراد منها ان تكون توثيقا مستقبليا لتحرك الأمة في مسار العقيدة للانفلات من حالة التناقض عبر التطلع لمستقبل تتحقق فيه الحضارة الكونية من خلال استلهام استمرارية السنن الإلهية.
ومن هنا برزت ثورة الحسين لتكون الثورة الوحيدة التي دفعت بالإنسان المؤمن الى طريق النضال والتحرر من العبودية والاستغلال في عصر أراد الطغاة أن يلغوا شخصية المسلم الثقافية والاجتماعية والإنسانية من خلال استعباده وترسيخ مبادئ وقيم الجاهلية وفرضها على المجتمع الإسلامي آنذاك ،إلاّ أن واقعة الطف كانت وما تزال صرخة مدوية في وجه أي محاولة للظلم والطغيان والاستبداد .

الانتـخابـات.. وأزمـة اللجنـة العليا

أثار تزوير انتخابات مجلس الشعب وما شابها من بطلان وانتهاكات صارخة للدستور والقانون وعبث بإرادة الناخبين، ردود أفعال واسعة طالت عديداً من مؤسسات الدولة وفي مقدمتها (اللجنة العليا للانتخابات التي تنص المادة ٨٨ من الدستور على توليها الإشراف على الانتخابات).
فقد لاحقت اللجنة اتهامات بالعجز عن القيام بمسؤولياتها وانحيازها للحزب الوطني وحكومته وشرطته، ومخالفتها لقانونها ذاته.

حسين عبد الرازق

فمنظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني التي راقبت الانتخابات اتهمت اللجنة العليا للانتخابات بإهدار حجة الأحكام القضائية الصادرة لصالح بعض المرشحين وبإلغاء ووقف الانتخابات في عديد من الدوائر من محاكم القضاء الإداري والمحكمة الإدارية العليا، والتغاضي عن التجاوزات التي مارسها الوزراء وأصحاب النفوذ والسطوة من الحزب الحاكم في دوائرهم من استخدام سلطتهم وموظفي الإدارة المحلية والمحافظين، وقطع وعود انتخابية على أنفسهم من ميزانيات الوزارات.. كما ظهرت اللجنة عاجزة أمام خرق مرشحي الحزب الوطني والمستقلين والمعارضة لقواعد الدعاية التي أعلنتها من تجاوز سقف الإنفاق المالي واستخدام الشعارات الدينية واستخدام منشآت الدولة.. واعتماد المرشحين على تقديم رشاوى عينية ومادية للناخبين(، وتجاهلت اللجنة العليا ما حدث من تدخلات إدارية وأمنية فجة وعنف وبلطجة على مرأى ومسمع من الأجهزة الأمنية أثناء اليوم الانتخابي وفي عملية الفرز، وهو ما أسفر عن مقتل ووفاة عدد من المواطنين).
وكشف القاضي الجليل أحمد مكي النائب الثاني لرئيس محكمة النقض، عضو المجلس الأعلى للقضاء عن مخالفة اللجنة العليا للانتخابات للقانون بعدم استطلاع رأي الجمعيات العمومية للمحاكم قبل انتداب القضاة للانتخابات وعدم إخطار المجلس الأعلى للقضاة بأسمائهم.
وقال القاضي أشرف زهران إن هناك غيابا لجميع الصلاحيات الحقيقية للجنة العليا للانتخابات في الإشراف القضائي الذي من المفترض أن يبدأ من ضبط الجداول الانتخابية إلى إعلان النتائج، وأن (ما حدث تأكيد أن هناك من يريد ستر عوراته بإشراف غير حقيقي للقضاة على العملية الانتخابية، وهو ما لا يستقيم مع الواقع) مشددا على أنه يتحدى أحدا يزعم بوجود إشراف قضائي في هذه الانتخابات.
وناقش مجلس القضاء الأعلى في اجتماع أخير بندا متعلقا بالانتهاكات والتجاوزات التي ارتكبت ضد عدد من القضاة أثناء إشرافهم على الانتخابات، وقدمت له مذكرتان تطالب الأولى بإبعاد القضاة عن الإشراف على الانتخابات حتى لا يظهروا بمظهر العاجز أو المتواطئ في ظل الإشراف الشكلي الحالي، والثانية تتعلق بعدم الحصول على موافقة المجلس الأعلى للقضاء على مشاركة القضاة في الإشراف على الانتخابات وأسمائهم.
واللجنة العليا للانتخابات كيان جديد على القانون المصري والانتخابات العامة، أضيف في ٢ يوليو سنة ٢٠٠٥ إلى قانون مباشرة الحقوق السياسية -٣٧ لسنة ١٩٥٦- بالمادة (٣) مكرر، وكانت برئاسة وزير العدل وعضوية ٣ من رجال القضاء الحاليين بدرجة نائب رئيس محكمة النقض، وما يعادلها وستة من الشخصيات العامة غير المنتمين إلى أي حزب سياسي يختارهم مجلسا الشعب (٤) والشورى (٢) وممثل لوزارة الداخلية.
وتم تعديل هذه المادة وبالتالي تشكيل اللجنة العليا للانتخابات في ٩أيار ٢٠٠٧، لتتكون اللجنة من ٤ قضاة بحكم مناصبهم (رئيس محكمة استئناف القاهرة رئيسا . ورئيس محكمة استئناف الإسكندرية وأحد نواب رئيس محكمة النقض يختاره مجلس القضاء الأعلى وأحد نواب رئيس مجلس الدولة يختاره المجلس الخاص للشؤون الإدارية أعضاء) و٧ من الشخصيات العامة يختارهم مجلس الشعب (٤) ومجلس الشورى (٣)
وواضح من تشكيل اللجنة العليا للانتخابات أنها لجنة إدارية يهيمن عليها الحزب الوطني من خلال اختيار أغلبيته (المزورة) في مجلسي الشعب والشورى أغلبية أعضائها (٧ من ١١)
وزاد الطين بلة تعديل المادة ٨٨ من الدستور بناء على طلب رئيس الجمهورية ونتيجة الاستفتاء علي التعديلات الدستورية في ٢٦ /آذار مارس ٢٠٠٧، فبعد أن كانت المادة ٨٨ تنص على أن يتم الاقتراع تحت إشراف أعضاء من هيئة قضائية، وهو ما فسرته المحكمة الدستورية العليا في يوليو ٢٠٠٠ بأن يتولى رئاسة جميع اللجان الفرعية أعضاء الهيئات القضائية، أي قاض على كل صندوق، وتطبيق ذلك بإجراء الانتخابات على ثلاث مراحل ليتمكن أعضاء الهيئات القضائية من رئاسة جميع اللجان الفرعية.. جاء تعديل المادة لينص على إجراء التصويت (الاقتراع) في يوم واحد ليصبح مستحيلا رئاسة القضاة لجميع اللجان الفرعية، وينص أيضاً (على أن تشكل اللجان العامة حصرا)من أعضاء من هيئات قضائية، ليصبح الإشراف القضائي شكليا ومرفوضا من جموع القضاة، خاصة تيار استقلال القضاء.
وما لم يتم تعديل الدستور والقانون ليتغير تشكيل اللجنة العليا للانتخابات لتصبح لجنة قضائية منتخبة، ويكون هناك قاض على كل صندوق – ضمن تعديلات دستورية وقانونية أخرى عديدة – فأي حديث عن نزاهة وحرية الانتخابات في مصر هو لغو وخداع.
وهناك مشروع قانون لمباشرة الحقوق الانتخابية السياسية أعده حزب التجمع على ضوء اقتراحات ومشاريع طرحتها منظمات حقوقية)خاصة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان(والأحزاب السياسية الديمقراطية)خاصة أحزاب الائتلاف الديمقراطي الأربعة(يقوم على تشكيل لجنة قضائية منتخبة ومتفرغة تتكون من رئيس وأربعة أعضاء تختارهم الجمعية العمومية لمحكمة النقض وأربعة من رؤساء محاكم الاستئناف ترشحهم الجمعية العمومية لمحكمة استئناف القاهرة، ومدتها ست سنوات، وتتولى اللجنة إدارة العملية الانتخابية كاملة، من تقسيم الدوائر وإعداد جداول الناخبين وفق الرقم القومي بمعرفة السجل المدني، ووضع الجدول الزمني لمراحل العملية الانتخابية، وقواعد الدعاية الانتخابية، وتحديد عدد اللجان العامة والفرعية ورؤساء اللجان العامة والفرعية وأمنائها، وإعداد وطبع بطاقات الانتخاب.. إلخ، ويلزم المشروع جميع الوزارات والإدارات العامة والهيئات التنفيذية التي تتصل أعمالها بالانتخابات والاستفتاءات بما تصدره اللجنة من قرارات في هذا الشأن، وتضع تحت تصرفها الموظفين اللازمين للقيام بالأعباء الموكولة لتلك اللجنة، كما ينص المشروع على إصدار وزير الداخلية – بناء على طلب رئيس اللجنة – قراراً قبل بدء الانتخابات بوقت كاف بانتداب العدد المطلوب من قوات الشرطة للعمل مباشرة تحت إشراف اللجنة العليا للانتخابات، وتتلقى تلك القوات أوامرها لحفظ النظام أثناء العملية الانتخابية بكل مراحلها من رئيس اللجنة العليا للانتخابات أو من ينيبه، ومن رؤساء اللجان العامة والفرعية بحسب الأحوال.
إن إصدار هذا القانون هو الخطوة الأولى في معركة طويلة تبدأ اليوم وليس غدا لتحقيق تغيير ديمقراطي ينهي احتكار حزب واحد للسلطة ويفتح الباب أمام التداول السلمي للسلطة، ويوقف التداعيات الخطيرة المترتبة على أسوأ انتخابات شهدتها مصر منذ بدء التعددية الحزبية المقيدة عام ١٩٧٦، وحالة الغضب والاحتقان في الشارع المصري.

نشـوة الانتـصـار

فريدة النقاش

يعبر المتحدثون باسم الحزب الحاكم عن حالة من النشوة بسبب اكتساح الحزب مقاعد مجلس الشعب، وهم بذلك يراهنون رهانا خاطئا على ثبات الوضع القائم على ما هو عليه، خاصة وهم يعرفون جيدا أن أشكال التزوير الفاضحة التي مارسوها لن تمر مرور الكرام وأن الأمور لن تبقى كما هي بأي حال.
وما يدعو لهذا الاستنتاج هو الاحتكام النزيه للواقع، وهذا الواقع على العكس مما يراه الآن »المنتصرون« هو مسار مشحون ضد الجمود، وفي واقعنا الآن فسحة . رغم كل أشكال القمع والاستبداد . للنشاط الواعي وللإرادة الإنسانية، حيث السخط والمعرفة والأحلام ليست مجرد أشكال كامنة في الواقع بوسعها أن تحوله وتغيره من داخله.. ولكنها أيضا أشكال خرجت ولو ببطء من حالة الكمون الطويل لتسارع عملية التحول التي باتت في أشد الحاجة إلى تنظيم، ويعرف كل من يتعامل مع الحياة اليومية في مصر الآن لا فحسب مقدار عدم الرضا والقلق المنتشرين في غالبية الأوساط، وإنما أيضا مقدار الوعي الطبقي في أوساط الكادحين والفئات الوسطى، التي ساعدتها المساحة المنتزعة لحرية الصحافة والإعلام، على التعرف الدقيق على طبيعة حكم الأقلية الطبقية الاستحواذي الفاسد، الذي أخذ يتسبب في تفكك المجتمع، بل إن مثل هذا الوعي يعبر عن نفسه في أشكال تنظيمية صغيرة هنا وهناك، أي أنه أيضاً وعي بضرورة العمل الجماعي في مواجهة الأقلية.
وهكذا يتجلى الواقع كمسار ضد الثبات المزعوم والمغموس في نشوة الانتصار، فالواقع هو علميا تفاعل دائم بين الضرورة وإمكانية التغيير، وهناك توتر يضعف أو يشتد بين العنصرين تحدده عوامل كثيرة تلعب الإرادة الإنسانية دورها فيه.
ورغم نمو الوعي والحركة في أوساط الكادحين والفئات الوسطى، فإن الوعي الاشتراكي الذي هو مرحلة أعلى لن ينبثق تلقائيا من السخط أو من واقع الصراع، بل يتم إدخال هذا الوعي الاشتراكي إلى النضال الاقتصادي اليومي للكادحين من عمال وفلاحين وفئات وسطى صغيرة حتى يقترب مجمل الكفاح من ذروة فائقة الروعة حين يتفاعل الكفاح الاقتصادي مع الكفاح السياسي ليكون التغيير الأشمل، وطريق الصعود إلى الذروة طويل وشاق، ولا يندر أن تحدث انزلاقات إلى الأسفل، ولكن »سيزيف« سيظل يحمل صخرته ويصعد ثم يعاود الصعود، وحين تبتكر الجماهير أشكالا جديدة للكفاح وفي القلب منها طلائعها الواعية، فإن الصعود مجددا ليكون حتميا حتى لو تكررت مرات السقوط، وذات مرة سيكون النصر الحق في نهار مشمس وربيعي.
يبرز في هذا السياق دور المثقفين الاشتراكيين الذين يواجهون إشكالية كبرى في عملهم، من تزاوج الأوهام مع الوعي الزائف في أوساط قطاعات من الجماهير تضللها البورجوازية المهيمنة، كما أن قوى اليسار بكل أطيافها، وربما باستثناءات قليلة، ترى ضرورة الدخول في مرحلة انتقالية طويلة قبل الوصول إلى الاشتراكية، يقول عنها حزب التجمع »مرحلة المشاركة الشعبية« بأبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية، وهو ما يوافق عليه التحالف الاشتراكي في وثائقه، بما يجعل طرح الاشتراكية الآن على جدول الأعمال أمراً متعجلاً وخطراً على التحالفات الضرورية للمرحلة الانتقالية.
ولكن ذلك شيء وضرورة العمل في كل لحظة على إشاعة الوعي الاشتراكي في أوساط الكادحين شيء آخر.
وأخيرا فلعل أبرز تشوهات الواقع السياسي التي أفرزتها ألاعيب المنتصرين، أن يكون ادعاؤهم تمثيل العمال والفلاحين بنسبة ٥٠٪ حيث يمثلهم أصحاب الملايين واللواءات وكبار التجار لتزداد مهزلة التزوير إحكاماً، وهو ما يعرفه جيدا الآن العمال والفلاحون الحقيقيون، وهذه المعرفة هي علامة من علامات الوعي الجديد الذي خرج من حالة الكمون ليلعب دوره المرجو من التحول.
وسوف يأتي اليوم الذي يخسر فيه هؤلاء المنتشون بانتصارهم والمراهنون على الثبات وعلى ديمومة الوضع البائس الراهن.. وهو الوضع الذي لن يدوم مهما طال الزمن.. فكل شيء يتغير.